أثر الإنفاق العام على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

دراسة قياسية تحليلية باستعمال أهم المؤشرات الدولية لتقييم بيئة الأعمال واختبار التكامل المشترك والسببية خلال الفترة (1995-2015)

الدكتور: نوي طه حسين **الأستاذ: غربي يسين سي لاخضر**

جامعة الجلفة - الجزائر

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز واقع السياسية المالية في الجزائر من خلال تفحصنا لتطور كل من سياسية الإنفاق والإيرادات العامة وكذا رصيد الموازنة داخل الاقتصاد الجزائري خلال فترة الدراسة، والذي يبقى تحسنها دائما مرهون بتقلبات الجباية البترولية في الأسواق العالمية هذا من جهة، ومن جهة أخرى تقديم أهم ملامح بيئة الأعمال للمناخ الاستثماري في الجزائر باستعمال أهم المؤشرات الدولية الكمية والنوعية لرصد بيئة الأعمال. كما نسعى من خلال هذه الدراسة أيضا لتحديد أثر سياسية الإنفاق المنتهجة في الجزائر في جذب الاستثمار الأجنبي باستعمال اختبار التكامل المشترك والسببية لكل من جوهنسن وخرنجر.

الكلمات المفتاحية: السياسية المالية، الاستثمار الأجنبي، بينة الأعمال، التكامل المشترك والسببية.

Abstract:

This study aims to highlight the financial and political reality in Algeria thru our examination of the evolution of each of the political spending and public revenues, the budget within the Algerian economy balance during the study period, which its improvement always remains subjected to the vagaries of the oil collection at the world markets, as well as providing the most important features of the business environment for investment atmosphere in Algeria, using the most important international qualitative and quantitative indicators to monitor the business environment, we also seek though out this study to determine spending in Algeria political impact in attracting foreign investment, using common integration and test of causation for both Johansen and Granger.

Key words: financial policy, foreign investment, business environment, the joint integration and causality.

1. تمهيد:

تحتل السياسة المالية مكانة هامة بين السياسات الاقتصادية، فهي تمثل عنصرا مهما لتصحيح وتوجيه عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة إلى قدرتها على القضاء على المشاكل التي تعيق الاستقرار الاقتصادي، وذلك باستخدام مجموعة من الإجراءات والسياسات المختلفة التي تتشكل منها السياسة المالية لكل دولة، والتي تقوم بدورها بتكييفها بشكل يمكنها من خلاله أن تؤثر في كافة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع، لهذا فإن السياسة المالية ومن خلال أدواتها تشكل منظومة للاستقرار الاقتصادي.

كما نجد أن للسياسية المالية آثار واضحة على جذب وتشجيع الاستثمار الأجنبي و استقطابه لتحقيق عدة منافع من خلاله، وذلك باستخدام أدواتها لتوفير وتهيئة مناخ ملائم للاستثمار بتشريع واستحداث التحفيزات الضريبية لتشجيع الاستثمار وتهيئة البنية التحتية وتعزيز تنافسية الاقتصاد، وبالتالي تعتبر السياسة المالية من أهم العوامل الحاكمة في جذب للاستثمارات الأجنبية.

وتعد الجزائر من بين الدول المتخلفة التي اقتنعت بعدم قدرتها على تحقيق تنميتها الاقتصادية بمعزل عن مشاركة الاستثمار الأجنبي المباشر، وهي تسعى جاهدة لاستقطاب هذا نوع من الاستثمارات إذ اتبعت سياسات انفتاحية تجاه هذه الاستثمارات منذ فترة التسعينيات، فقد قامت الدولة الجزائرية بالعديد من الإصلاحات في القوانين والتشريعات من أجل تغيير نمط تسيير الاقتصاد والتخفيف من تبعية السياسة المالية للإيرادات النفطية، من خلال العمل على تهيئة المناخ الاستثماري وتحسين البنية التحتية الملائمة وتحديث الأطر التنظيمية والضريبية ومنح التسهيلات والمزايا والضمانات المتعددة لجذب الاستثمارات الأجنبية إليها، وذلك من أجل الرفع من جاذبية مناخ الاستثمار للمستثمر الأجنبي

باعتباره وسيلة فعالة وضرورية في تمويل التنمية الاقتصادية. ومما سبق يمكن صياغة الإشكالية لهذه الدارسة بالشكل التالي: **ما مدى فعالية سياسة الإنفاق العام المنتهجة في الجزائر في التأثير على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر؟.**

2. أهمية الدراسة: تبرز أهمية هذه الدراسة من أهمية السياسة المالية في حد ذاتها بشقيها الانفاقي والضريبي ومدى تأثيرها على تهيئة وتوفير المناخ الاستثماري وتوطيد عملية التنمية داخل الاقتصاد الجزائري، وذلك باعتبارها وسيلة هامة لجذب **وتشجيع** الاستثمارات الأجنبية، بالإضافة إلى أن السياسة المالية تمثل موضوع الساعة والذي يندرج كأحد الحلول للدولة الجزائرية للخروج من التبعية لنظام الريع.

3. أهداف الدراسة: تسعى هذه الدراسة لتحقيق الأهداف التالية:

- محاولة الإلمام بمختلف التطورات التي شهدتها السياسة المالية في الجزائر خلال فترة الدراسة؛
- تقيم بيئة الأعمال ومناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر؛
- الخروج بمجموعة من النتائج المفسرة والشارحة لهذه العلاقة المتعلقة بخصوصية الاقتصاد الجزائري من خلال الدراسة القياسية، وأهم الحلول للمشاكل القائمة.

4. هيكل الدراسة: ومن أجل الإلمام بجميع جوانب الموضوع وسعيا للإجابة على الإشكالية المطروحة قمنا بتقسيم الدراسة إلى:

- **المحور الأول:** تطور السياسية المالية في الجزائر خلال الفترة (1995-2015)؛
- **المحور الثاني:** واقع مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (1995-2014)؛
- **المحور الثالث:** الإطار التطبيقي القياسي للدراسة.

المحور الأول: تطور السياسية المالية في الجزائر خلال الفترة (1995-2015)

عرف الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال تغيرات عديدة ساهمت بشكل كبير في تغيير المفاهيم والإيديولوجيات وكذا الاستراتيجيات، وبالتالي تغيير القرارات والأنظمة. وعليه يمكن رد عوامل تطور السياسة المالية بالجزائر إلى ثلاث محددات متداخلة ومتكاملة، وهي: المحدد الاقتصادي والمتمثل في حتمية تغيير الهيكل الاقتصادي، المحدد الاجتماعي المتمثل في ضغط الطلب على الخدمات العمومية، والمحدد المالي المتمثل في اليسر المالي الناتج عن قطاع المحروقات، لذا فإن السير الحسن للسياسة المالية واستقرار معدلات الدين العمومي والعجز الموازني مرهون أولا بالإيرادات العامة وخاصة منها الجباية البترولية، وبالتالي فإن القدرة على تحمل السياسة المالية والعجز الموازني تبقى بدورها مرهونة بتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية، وهذا ما يضفي ميزة الضعف على السياسة المالية بالجزائر، وعليه فإن معظم مؤشرات التبعية توحي بأن عدم استقرار الإيرادات البترولية كان هو المصدر الأساسي للتقلبات الموازنية بالجزائر[1]. ومن أجل توضيح أكثر لهذه الوضعية سنستعين في تحليلنا هذا بالأشكال التالية:

أولا - تطور النفقات العامة خلال فترة (1995- 2015):

تميزت سياسة الإنفاق في الجزائر خلال الفترة محل الدراسة، بتصاعد معدل نمو الإنفاق العام وهذا ما يطلق عليه بالسياسة الإنفاقية التوسعية، والشكل التالي يوضح تطور نفقات التسيير ونفقات التجهيز خلال الفترة 1995- 2015، كما يلي:

الشكل رقم (01): تطور نفقات التسيير ونفقات التجهيز خلال الفترة 1995- 2015.(مليار دج)

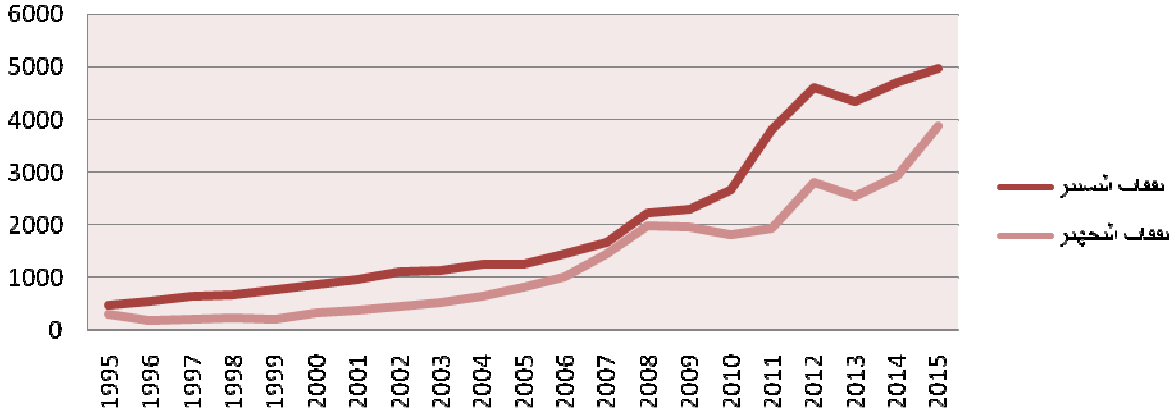

المصدر: من إعداد الباحثين إستنادا للمعطيات الواردة في:

- مديرية المنشورات والنشر والتوثيق والطبع، *الديوان الوطني للإحصائيات الجزائر، ص: 211.
- قوانين المالية من: 2012، 2013، 2014،، 2015، **، متوفر على موقع وزارة المالية.

عند تفحصنا لنفقات التسيير ونفقات التجهيز خلال فترة الدراسة نلاحظ أنها تتزايد من سنة إلى أخرى، ويلاحظ أن كلا النوعين من النفقات شهد ارتفاع محسوسا خلال الفترة 1995- 2015، وأن نفقات التسيير كانت في معظم المراحل هي الأعلى، ويعود هذا الارتفاع المتزايد لهذه النفقات لسيطرة الدولة من خلال تحملها للمهام الأساسية المنوط بها كالتسيير المنتظم للإدارة العمومية المركزية منها والمحلية، والتعليم والصحة...إلخ، وإذا ما تم النظر إلى نفقات التسيير خلال الفترة 1995-1999 نلاحظ أنها ارتفعت إلى حد أقصى من إجمالي بـ80.56% سنة 1999 أي بـ 774.8 مليار دج بخلاف السنوات السابقة للفترة وهذا ما يوضح أثر الإصلاحات الهيكلية المتفق عليها بين الحكومة الجزائرية وصندوق النقد الدولي والبنك العالمي[2]، أما نفقات التجهيز عرفت تذبذبا خلال الفترة 1995-1999 وذلك نتيجة التدابير التي اتخذت لخفض الإنفاق وترشيده حيث سجلت أدنى انخفاض بـ19.44 %سنة 1999 من إجمالي النفقات العامة مقارنة بسنتي 1997-1998، وذلك نتيجة إلى الإجراءات الحذرة التي اتخذت بعد انخفاض أسعار النفط خلال سنة 1998 والثلاثي الأول من سنة 1999 بالإضافة إلى الإجراءات المتخذة لوقف الإشغال الكبرى التي شرع في انجازها ميدانيا ولم تنتهي أشغالها في الوقت المحدد.

أما خلال الفترة 2001-2010 شهدت النفقات العامة ارتفاعا هاماً نتيجة إلى الارتفاع الكبير في أسعار النفط والذي كان له انعكاسات من حيث إيرادات الميزانية واحتياطاتها، ويرجع هذا إلى أن الدولة قد اتبعت سياسية مالية توسعية في الإنفاق الحكومي خلال هذه الفترة، والممثلة في البرنامجيين الضخمين برنامج الإنعاش الاقتصادي في الفترة 2001-2004، وبرنامج دعم النمو الاقتصادي خلال الفترة 2005-2009 والهدف الرئيسي من ذلك هو تنشيط الاقتصاد الوطني بالإضافة إلى نمو نفقات التسيير بصورة مستمرة، إذ يتضح من الشكل السابق أن نفقات التسيير تزايدت بوتيرة أكبر من نفقات التجهيز ففي سنة 2000 بلغت نفقات التسيير 856.193مليار دج لتصل إلى 1245.132 مليار دج سنة 2005 لتصل إلى 2659.078 مليار دج سنة 2010، إذ لا تزال نفقات التسيير من حيث حجمها في نمو خلال هذه الفترة أكثر من نفقات التجهيز وذلك نتيجة إرتفاع نفقات المستخدمين التي تمثل ثاني أهم بند في نفقات التسيير بعد التحويلات الجارية وارتفاع نفقات المصالح الإدارية والمستشفيات والمؤسسات العمومية...الخ، وتميزت نفقات التجهيز هي الأخرى بالارتفاع المستمر من 2000 إلى 2010، وهذا ما يعكس لنا إرادة الدولة ووعيها بضرورة تهيئة البنية التحتية من خلال رصد مبالغ ضخمة لهذا الشأن وذلك لأن مثل هذه النفقات تجذب المستثمر الأجنبي وتشجعه على الإقبال والقيام بعملية التنمية، ونلاحظ إن نسبتها أقل من نفقات التسيير لكن هذه النسبة بدأت تعرف تحسناً وذلك بعدما كانت تمثل بـ19.44% سنة 1999 من إجمالي

النفقات العامة ففي سنة 2000 أصبحت تمثل 27.32% لتصل إلى 39.32%سنة 2005 لتصل إلى 45.83% كأعلى نسبة لها سنة 2009، ويرجع السبب في ذلك إلى الجهد الميزاني المخصص لإنعاش النشاط الاقتصادي والاهتمام بالاستثمارات الاقتصادية.

ويلاحظ كذلك خلال الفترة 2010-2015 تطور في حجم النفقات العامة نتيجة شروع الدولة بتطبيق سياسة الإنعاش لاقتصادي من خلال برنامج توطيد النمو الاقتصادي للفترة 2010-2014، بالإضافة إلى ارتفاع النفقات الاجتماعية والأجور والتعليم والصحة والعمل على توفير مناصب مالية جديدة وتعزيز جهاز المساعدة للادماج المهني... الخ، وعلى الرغم من تراجع أسعار المحروقات خلال الفترة 2014-2015 إلا أن الحكومة الجزائرية قررت شراء السلم الاجتماعي-نتيجة ظروف المنطقة- دون تخوفها من الآثار السلبية التي حذر منها خبراء الاقتصاد نتيجة استمرار ارتفاع النفقات العامة، إذ عرفت نفقات التسيير خلال الفترة تزايداً مستمراً وبصورة كبيرة، لترتفع بـ48.78% سنة 2014 مقارنة مع سنة2009، أما نفقات التجهيز تراجعت في سنة 2010 بـ7.11 %مقارنة مع سنة 2009 بعد ارتفاعها القوي منذ سنة 2005 بعد عدة سنوات من النمو المضطرد وذلك في سياق اعتماد الجزائر سياسية مالية منضبطة نتيجة تراجع الإيرادات بعد أزمة 2007، لتعود إلى للارتفاع لتصل إلى أعلى نسبة لها بـ38.45% سنة 2014 مقارنة مع سنة 2009، إن مواصلة نمو النفقات العامة على هذا المنحنى سوف يؤدي لا محالة إلى زيادة نسبة العجز بصورة كبيرة، وذلك بالنظر إلى ازدياد هشاشة المالية العامة نظرا للصدمات الخارجية وارتباطها بخطر انخفاض أسعار المحروقات في الأسواق العالمية خاصة وان هناك اعتماد شبه تام على الجباية البترولية في تغطية هذه النفقات.

ثانيا - تطور الإيرادات العامة خلال فترة (1995- 2015):

شهدت الإيرادات العامة في الجزائر زيادة مستمرة خلال الفترة محل الدراسة 1995-2015، والتي يستمر اعتمادها بدرجة كبيرة على مداخيل الجباية البترولية باعتبارها المورد الأساسي في تحريك عجلة التنمية والاقتصاد، ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم (02): تطور الجباية العادية والجباية البترولية خلال الفترة 1995- 2015. (مليار دج)

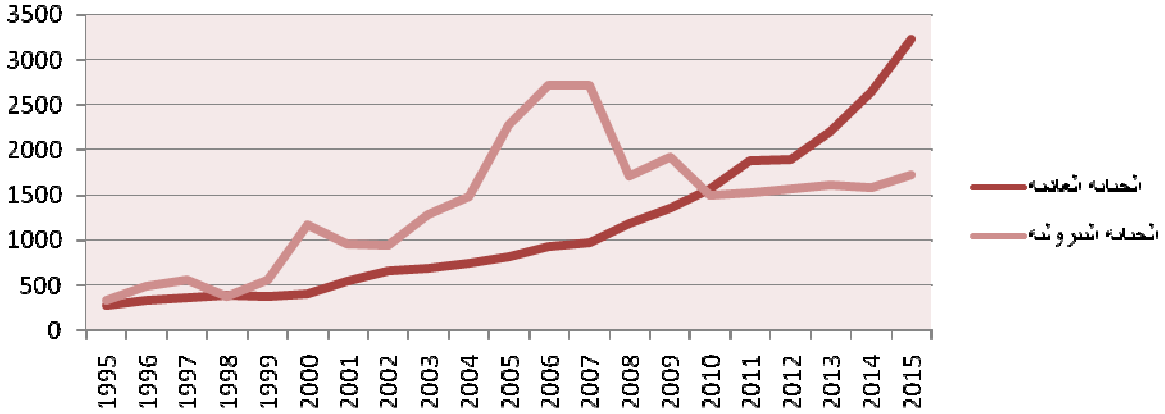

المصدر: من إعداد الباحثين إستنادا للمعطيات الواردة في:

- مديرية المنشورات والنشر والتوثيق والطبع، الديوان الوطني للإحصائيات الجزائر، ص: 211.
- قوانين المالية من: 2012، 2013، 2014،، 2015، متوفرة على موقع وزارة المالية.

عند تفحصنا لكل من الجباية العادية والجباية البترولية في الجزائر خلال فترة الدراسة 1995- 2015 نلاحظ أنها تتزايد من سنة إلى أخرى، غير انه نجد أن الجباية البترولية لها مكانة هامة كقطاع محرك للاقتصاد الجزائري أفضل من الجباية العادية على رغم من تأثرها بمتغيرات خارجية، وإذا تم النظر إلى الجباية البترولية خلال الفترة 1995-2000 نجدها عرفت تذبذب، وشهدت تطوراً محسوسا خلال الفترة من 1996-1997 لترتفع بـ32.27% و40.37% على التوالي مقارنة مع سنة 1995 لتشكل60.10% و60.90% من إجمالي الإيرادات الكلية، والذي كان راجع

نتيجة تطور حصيلة الجباية البترولية الناجم عن ارتفاع أسعار البترول، باستثناء سنة 1998 والثلاثي الأول من سنة1999 التي عرفت تذبذب وتقلبات في سوق النفط نتيجة انهيار الطلب بعد الأزمة الأسيوية وارتفاع العرض من قبل الأوبك خلال تلك الفترة مما أدى إلى انخفاض الأسعار، إذ نجد انها انخفضت بـ 32.82% خلال سنة 1998 مقارنة مع سنة1997 لتنخفض نسبة مساهمتها في الإيرادات الجباية بـ48.67%، لتشهد خلال الفترة 1999-2000 تحسناً نتيجة انتهاء الأزمة الأسيوية وقيام الأوبك بخفض إنتاجها من اجل الرفع من الأسعار في الأسواق العالمية، مما أدى إلى ارتفاعها سنة 2000 الى1578.16 مليار دج أي بنسبة ارتفاع 76.01% مقارنة مع سنة 1998، أما الجباية العادية عرفت نموا مستمرا خلال الفترة 1995-2000، نتيجة الإصلاحات التي عرفها النظام الضريبي من أجل تقليص التبعية للقطاع النفطي والسعي إلى إحلال الجباية البترولية بالجباية العادية بالنظر إلى عدم استقرار الأول وخضوعها لمتغيرات كثيرة خارج سيطرة الدولة، إذ بلغت الجباية العادية 275.583 مليار دج سنة 1995 لتصل إلى 361.903 مليار دج سنة 1997 وترتفع إلى 404.924 مليار دج سنة 2000 أي بنسبة نمو بـ31.97% مقارنة مع 1995، وعلى الرغم من تطور الجباية العادية إلا إن هذا التطور جد محدود مقارنة بحصيلة الجباية البترولية، هذه الأخيرة تبقى دائما مهيمنة على إجمالي الإيرادات باستثناء سنة 1998، إذ نجد أن نسبة مشاركة الجباية العادية في الإيرادات العامة بدأت تعرف تراجعاً نتيجة ارتفاع الجباية البترولية وذلك بعدما كانت تمثل بـ45.04% سنة 1995 من إجمالي الإيرادات العامة، كما انخفضت سنة 1996وأصبحت تمثل 39.89% لتصل إلى 39.09%سنة 1997، لتصل إلى 25.65% أدنى نسبة لها سنة 2000 .

أما خلال الفترة 2001-2013 نلاحظ أن نسبة الجباية البترولية ارتفعت بصفة مضطردة من إجمالي الايرادات العامة والذي كان راجعاً إلى ارتفاع كبير في أسعار النفط خلال هذه الفترة، إذ يتضح من الشكل السابق أن الجباية البترولية تزايدت بوتيرة كبيرة وهذا بسبب انتعاش السوق النفطية وارتفاع أسعار المحروقات إلى مستويات غير مسبوقة وصلت في سنة 2007 إلى حوالي 2711.85 مليار دج وهو ما يمثل نسبة 73.53% من إجمالي الإيرادات العامة، ثم عاودت الانخفاض خلال الفترة 2008-2009 و2010 بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية بـ36.74%، 28.94%، 44.65% على التوالي مقارنة مع سنة 2007، لتنخفض نسبة مساهمتها في إجمالي الإيرادات العامة إلى 59.10%، 58.83%، 48.84% مقارنة مع سنة 2007 التي بلغت 73.53% من إجمالي الإيرادات العامة، لكنها عاودت الارتفاع سنتي 2012 و2014 بـ1561.6 مليار دج و1577.73، غير أن نسبة مشاركتها في إجمالي الإيرادات العامة عرفت تراجعاً كبيراً لتصل إلى ادني مستوى له بـ37.40% سنة 2014، يعود هذا الانخفاض إلى تراجع الجباية البترولية من 1615.9 مليار دج في سنة 2013 إلى 1577.7 مليار دج، وذلك نتيجة التراجع المستمر في حجم الصادرات من المحروقات وعدم استقرار الأسعار في الأسواق العالمية بالإضافة إلى تباطؤ نمو الاقتصاد العالمي وظهور العروض الجديدة المتأتية من استغلال الغاز الصخري كانا لهما الأثر المباشر على الطلب والأسعار على حد سواء مما أدى إلى انخفاض الحصيلة الجبائية.

ونلاحظ أيضا من خلال الشكل أعلاه أن إيرادات الجباية العادية شهدت ارتفاعا مستمراً دون أي تدهور خلال الفترة 2001-2013، إذ انتقلت من 549.137 مليار دج سنة 2001 لتصل إلى 1187.048 مليار دج سنة 2008 وترتفع إلى 2604.1 مليار دج سنة 2013 أي بنسبة نمو بـ78.91% مقارنة مع 2001، لترتفع نسبة مشاركتها في إجمالي الإيرادات العامة لتصل إلى أعلى مستوى له بـ62.59% سنة 2014 ويعود هذا النمو الكبير في الجباية العادية نتيجة تراجع مداخيل الجباية البترولية وعدم استقرارها، بالإضافة إلى سعي الدولة نحو إحلال الجباية العادية مكان الجباية البترولية، ورغم أهمية الجباية البترولية في تمويل خزينة الدولة فإنها تبقى موردا غير مستقرا مقارنة بالجباية العادية.

ثالثا - تطور الموازنة العامة خلال فترة (1995- 2015):

تتسم الميزانية العامة في الجزائر بتأثرها الشديد بتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية نظرا لخضوعها لمتغيرات كثيرة خارج سيطرة الدولة، وبالتالي كلما كانت الأسعار مرتفعة تحسنت مؤشرات هذه الميزانية وإذا انخفضت حدث العكس وذلك بالنظر إلى حصة الجباية البترولية

والتي تشكل أحيانا 60% من إجمالي الموازنة العامة، وهذا ما يضفي ميزة الضعف على السياسية المالية بالجزائر ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم (03): تطور الموازنة العامة خلال فترة 1995- 2015. (مليار دج)

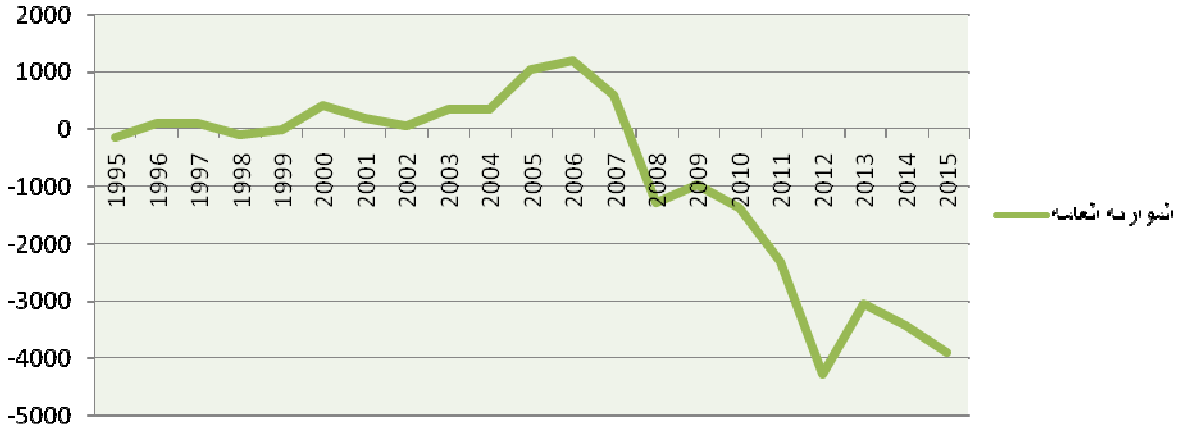

المصدر: من إعداد الباحثين إستنادا للمعطيات الواردة في:

- مديرية المنشورات والنشر والتوثيق والطبع، الديوان الوطني للإحصائيات الجزائر، ص: 211.
- قوانين المالية من: 2012، 2013، 2014،، 2015، موقع وزارة المالية.

نلاحظ من شكل أعلاه أن التوازن الداخلي للاقتصاد الوطني يعاني من اختلال يتمثل في عدم التناسب بين الإيرادات العامة والإنفاق العام يتمثل أساسا في نمو النفقات العامة بمعدل أعلى من نمو الإيرادات العامة المتاحة محدودة المصادر والتي تعتمد بشكل كبير على الجباية البترولية مما يعني أن موازنة الدولة العامة تتأثر بشكل كبير بالتغيرات التي تسجلها أسعار النفط على المستوى العالمي، إذ نلاحظ من تطور الموازنة العامة خلال الفترة 1995-1999، أن هناك عجزاً مستمرا ومتناقصاً بـ (147.886-) سنة 1995، ثم انخفض هذا العجز بين سنتي 1996-1997 بـ100.548 مليار دج و80.472 مليار دج على التوالي وكان هذا التحسن في لميزانية راجعاً إلى زيادة في حصيلة الجباية البترولية الناجم عن ارتفاع أسعار البترول، ليعود العجز ليرتفع سنة 1998 إلى(101.228-) مليار دج وذلك نتيجة لانخفاض الإيرادات العامة - بسبب الأزمة البترولية-، بالإضافة إلى نمو النفقات العامة انظر الشكل(01)، ومع تحسن أسعار المحروقات سنة 1999 تراجع العجز في الموازنة العامة بـ71.16% مقارنة مع سنة 1998.

أما خلال الفترة 2001-2007 عرف رصيد الموازنة العامة فائضا خلال هذه الفترة بـ 400.039 مليار دج سنة 2000 ليصل إلى340.969 مليار دج سنة 2004 وبلغ أقصاه بـ 1186.911 مليار دج سنة 2006 أي بنسبة نمو بـ296.69% مقارنة مع سنة 2000، ويعود هذا الفائض إلى تحسن الوضعية المالية وتراكم الادخار الميزانية نتيجة الارتفاع المستمر في أسعار البترول بسبب انتعاش السوق النفطية.

ونلاحظ خلال الفترة 2008-2009 أن رصيد الميزانية الإجمالي في حالة عجز، إذ سجل رصيد الموازنة العامة عجزاً بـ (1288-) مليار دج سنة 2008 ليستمر العجز لسنة الثانية بـ(970.972-) مليار دج سنة 2009، ويعود هذا العجز نتجية تراجع الجباية البترولية بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية ونمو النفقات العامة بوتيرة كبيرة خاصة نفقات التسيير بالإضافة إلى إتباع سياسية مالية توسعية في الإنفاق الحكومي من خلال برامج التنمية انظر الشكل، أما الفترة 2011-2014 شهدت عجزاً مستمراً ومتزايداً إذ ارتفع العجز من(1392.296-) مليار دينار سنة 2010 ليصل إلى (-3437.98) سنة 2014، ويرجع هذا العجز إلى نمو النفقات العامة بصورة كبيرة نتيجة تطبيق سياسة الإنعاش لاقتصادي من خلال برنامج توطيد النمو الاقتصادي للفترة 2010-2014، واستمرار ارتفاع نفقات التسيير بوتيرة كبيرة قررت الحكومة الجزائرية شراء السلم الاجتماعي، بالإضافة إلى

تراجع حصيلة الجباية البترولية بصورة كبيرة، والذي انعكس سلبا على الموزانة العامة مما يوضح هشاشتها، أما الصدمات الخارجية من خلال الوزن النسبي لإيرادات المحروقات في الإيرادات الكلية ومعدلات التغطية للنفقات الكلية، في الاقتصاد تعرف حصة القطاع الصناعي فيه تراجعا والتي تستدعي دق ناقوس الخطر، حيث تعبر عن ملامح أزمة "دخلنا مرحلة جديدة في تاريخ سوق النفط" وصلنا إليها لغياب إستراتيجية تنمية واضحة الملامح.

المحور الثاني: واقع مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (1995-2014)

أصبحت ظاهر تدفق الاستثمارات الأجنبية ظاهرة عالمية، حيث تتنافس مختلف الدول النامية منها والمتقدمة على جذب أعلى نسبة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وقد اشتدت هذه المنافسة خلال العقد الماضي (2000-2010) حيث زاد عدد الدول التي اتبعت سياسات انفتاحية تجاه الاستثمارات الأجنبية المباشرة، مما أدى إلى المبالغة أحيانا في تقديم الحوافز المالية والنقدية من أجل زيادة الحصة من هذه التدفقات[3].

تعد الجزائر من بين الدول المتخلفة التي اقتنعت بعدم قدرتها على تحقيق تنميتها الاقتصادية بمعزل عن مشاركة الاستثمار الأجنبي المباشر، وفي هذا الشأن أكد تقرير الحكومة الجزائرية الموجه إلى اجتماع قمة المجموعة الأوربية سنة 2002 على حاجة الجزائر الملحة إلى رؤوس أموال أجنبية في شكل استثمارات مباشرة من أجل تحقيق معدلات نمو مقبولة خلال الفترة الممتدة من 2002 إلى 2004، لذلك أقبلت الجزائر، ومنذ بداية تسعينيات القرن الماضي، على عهد جديد آتسم بميل ملحوظ نحو تبني سياسات الانفتاح وتحسين بيئة الاستثمار المحلية وترقية الاستثمار الأجنبي من خلال إصلاحات جذرية مست جميع الجوانب، كان للجانب القانوني والتشريعي فيها حظ وافر[4].

أولا - الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (1995-2014) الوحدة مليون دولار:

شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر خلال فترة الدارسة نموا معتبرا على الرغم من مركزية هذه الاستثمارات في قطاع لمحروقات دون القطاعات الأخرى والتي كانت بنسبة ضئيلة جدا، ويمكن توضيح أكثر لتطور حجم تدفقات الاستثمارات الأجنبية في الجزائر خلال فترة الدارسة من الشكل الموالي:

الشكل رقم (04): تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر (1995-2014).

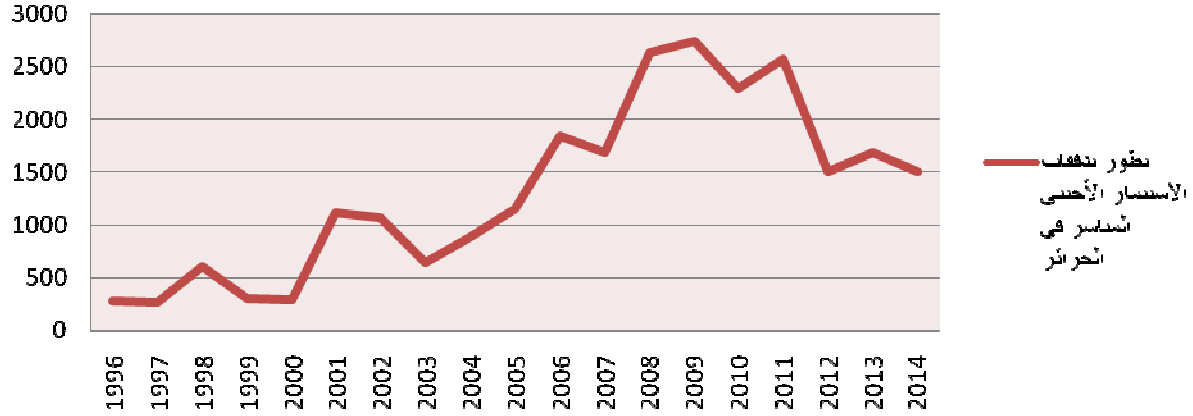

المصدر: من إعداد الباحثين إستنادا للمعطيات الواردة في: *** تقرير البنك العالمي.

يتضح من خلال هذا الشكل أعلاه أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تطورت بين انخفاض وارتفاع، إذ نلاحظ من أن مستويات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر عموما ظل منخفضا خلال الفترة 1995-2014 من نظيرتها على المستوى العالمي والذي لا يرقى إلى مستوى إمكانية هذه الدولة في استقطاب هذه التدفقات، إذ نجد خلال الفترة 1995-2001 كان هناك ارتفاع ملحوظ في حجم الاستثمارات الأجنبية والتي

نجد اغلبها موجهة إلى قطاع المحروقات في حين لم تحظ بقية القطاعات وعلى رأسها الزراعة باهتمام المستثمرين الأجانب وبقيت الجزائر غير جاذبة للاستثمار في القطاعات الأخرى، خاصة وأن الجزائر كانت تعاني من وضعية معقدة خلال فترة التسعينات على جميع الأصعدة فقد شهدت هذه المرحلة تفاقم أزمة المديونية الخارجية وارتفاع خدمات الدين الخارجي وما تبع ذلك من تنفيذ صارم لشروط التعديل الهيكلي التي وضعها صندوق النقد الدولي، بالإضافة إلى عدم استقرار الوضع الأمني...الخ.

أما الفترة من 2002-2004 فقد تميزت بارتفاع ملحوظ في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث قدر حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر بـ1107 مليون دولار سنة2001 وهي السنة التي توافق إصدار الأمر رقم03/01 وما انطوى عليه من حوافز ضريبية، وكذلك بالنسبة للتدفق المحقق في سنة 2002 والمقدرة بـ 1065 مليون دولار الذي تحقق بفضل بيع رخصة الهاتف النقال لشركة أوراسكوم المصرية، وخوصصة شركة الصناعات الحديدية بالحجار لشركة إسبات الهندية وهكذا فان هذا الارتفاع ليس نابع من تحسين في مناخ الاستثمار الذي تعتبر الحوافز الضريبية جزءا منه والدليل على ذلك انخفاض تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في سنة2003 إلى مستوى 633 مليون دولار، ثم ارتفع إلى مستوى 881 مليون دولار سنة 2004بفضل بيع الرخصة الثالثة لشركة الوطنية للاتصالات الكويتية، وهكذا فان تدفقات الاستثمار الأجنبية المباشرة جاءت معظمها من قطاع الاتصالات[5]، وواصلت هذه التدفقات ارتفاعها سنتي 2005 و2006 لتبلغ ما قيمته 1155 مليون دولار و1841 مليون دولار على الترتيب مع السنوات الأخيرة، ثم انخفضت هذه التدفقات نسبياً سنة 2007 بـ 8.41%، لتعاود الارتفاع بين سنتي 2008-2009 إلى ما قيمته 2638 مليون دولار ومليون دولار 2746 وذلك راجع إلى أن الجزائر لم تتأثر بتداعيات الأزمة سنة2008 فيما يتعلق بمقدرتها على اجتذاب الاستثمار الأجنبي، أما في سنة 2010 فقد سجلت التدفقات الواردة تراجعا بنسبة 16.24% إذ أظهر التقرير الصادر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار سبب تراجع تدفقات الاستثمارات مقارنة بين السنتين السابقتين إلى التدابير الجديدة المعتمدة في مجال الاستثمار الأجنبي بموجب قانون المالية التكميلي لسنة 2009 الذي حد من نشاط المستثمرين الأجانب واشتراط مشاركة مؤسسة جزائرية بنسبة 51% للطرف الجزائري و49% للطرف الأجنبي[6]، في حين عاد ارتفاع تدفقات الاستثمار الأجنبي بنسبة ضئيلة جدا سنة 2011 إلى 2571 مليون دولار وهي السنة التي تميزت بتصاعد المطالب الاجتماعية والسياسية ضمن ما يسمى بالربيع العربي، لتعود بعد ذلك التدفقات الاستثمارية الأجنبية للانخفاض في السنوات الأخيرة وصولا إلى سنة 2014. وفي السياق ذلك يحصر مجمل الخبراء الاقتصاديين أسباب العزوف الأجنبي عن الاستثمار في السوق الجزائرية خلال الخمسة سنوات الأخيرة إلى العراقيل البيروقراطية وعدم استقرار التشريعات الاقتصادية وغياب وضوح السوق الجزائرية فضلا عن المخاوف التي خلفها فرض قاعدة الاستثمار 49/51 في قانون المالية التكميلي لعام 2009 والدور المحدود للقطاع الخاص في الجزائر[7].

ثانيا - التقييم الكمي والنوعي لبيئة الأعمال للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:

رغم الجهود المبذولة منذ بداية التسعينات والموجهة نحو تحسين بيئة الأعمال ومناخ الاستثمار في الجزائر، ورغم النتائج الإيجابية المحققة على مستوى المؤشرات الاقتصادية الكبرى والتي نالت في مجموعها استحسان الهيئات العالمية المراقبة والمتابعة لمسار الإصلاح في الجزائر، لا تزال بيئة الاستثمار في الجزائر توصف بأنها غير مؤهلة تأهيلا كافيا، ولأجل معرفة مكانة الجزائر وتقييم مناخ الاستثمار فيها ندرج أهم المؤشرات المعتمدة من طرف أهم المؤسسات الدولية المهتمة بمناخ الاستثمار، فلقد ازدادت أهمية هذه المؤشرات في الكشف عن مدى جاذبية مناخ الاستثمار، حيث توجد العديد من المؤشرات الدولية التي تحاول رصد بيئة الأعمال ومناخ الاستثمار في الدول[8]، وسيتم التطرق لبعض من هذه المؤشرات كالأتي:

I. التقييم الكمي لمناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر:

سنعتمد في تقييمنا لمناخ الاستثمار في الجزائر على حساب المؤشر المركب لمكون السياسات الاقتصادية لمناخ الاستثمار، هذا المؤشر الذي تم وضعه من طرف المؤسسة العربية لضمان الاستثمار بدءا من سنة 1996 ويشير هذا المؤشر إلى أن البيئة الاقتصادية المستقرة والمحفزة والجاذبة

للاستثمار هي تلك البيئة التي تتميز بعدم وجود عجز في الميزانية العامة يقابله عجز مقبول في ميزان المدفوعات، ومعدلات متدنية للتضخم وسعر صرف غير مغالى فيه وبنية سياسية ومؤسسية مستقرة وشفافة يمكن التنبؤ بها لأغراض التخطيط المالي والتجاري والاستثماري.

وتقع الخصائص الأولى ضمن السياسات الاقتصادية وتمثل محصلة ونتائج لسياسات تم إتباعها خلال فترات زمنية محددة وتشمل ثلاث مجموعات هي مجموعة السياسات المالية، مجموعة السياسات النقدية، ومجموعة سياسات المعاملات الخارجية.و الجدول الموالي يلخص وضع الجزائر بالنسبة للمؤشرات الاقتصادية لمناخ الاستثمار[9].

الجدول (01): المؤشرات الاقتصادية لمناخ الاستثمار في الجزائر.

نوع المؤشر	متوسط 2011-2000	2012	2013	2014	2015	التغير في المؤشر بين سنتي 2014 و2015	درجة المؤشر
مؤشر السياسة المالية: عجز الميزانية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	4.6	(0.4)	(1.5)	(7.9)	(13.9)	(6.0)	-2
مؤشر سياسة التوازن الخارجي: عجز الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	14.1	5.9	0.4	(4.5)	(17.7)	(13.2)	-3
مؤشر السياسة النقدية: يتم التعبير عليه من خلال معدل التضخم	3.4	8.9	3.3	2.9	4.2	1.3	0

المصدر: من إعداد الباحثين إستنادا للمعطيات الواردة في:

- تقرير مناخ الاستثمار في البلدان العربية:العدد الفصلي الرابع (أكتوبر- ديسمبر) 2015، ص ص11- 13.

من خلال النتائج الواردة في الجدول السابق يمكننا حساب المؤشر المركب لمكون السياسات الاقتصادية للجزائر والذي يساوي متوسط المؤشرات الثلاث السابقة أي: مع العلم بأن تقييم المؤشر يكون كما يلي: أقل من 1 عدم تحسن مناخ الاستثمار؛ من 1 إلى 2 تحسن مناخ الاستثمار؛ من 2 إلى 3 تحسن كبير في مناخ الاستثمار .

و بالاستناد لهذا المؤشر يمكن أن نؤكد عدم تحسن مناخ الاستثمار في الجزائر خلال السنتين الأخيرتين ويرجع ذلك إلى تراجع مؤشرات الاقتصاد الكلي وخاصة بعد انخفاض أسعار النفط وتدهور إيرادات الجزائر خلال السنتين الأخيرتين بصورة كبيرة نتيجة تراجع إيرادات قطاع المحروقات. ومن أجل تحليل أكثر عمقا لمناخ الاستثمار في الجزائر يمكن أن ندرج بعض المؤشرات النوعية الأخرى التي تأخذ بها الكثير من المؤسسات الدولية.

II. مكانة الجزائر من خلال المؤشرات النوعية لمناخ الاستثمار:

توجد العديد من المؤشرات الدولية التي تعبر عن نظرة المحللين الاقتصاديين ورجال الأعمال الدوليين إلى الأوضاع في دولة ما كموقع الإستثمار من وجهة نظر المستثمر الأجنبي، ويلاحظ المتتبع أن هنالك عددا متناميا من هذه المؤشرات، والتي هي بإعتراف واضعيها أنها لم تصل بعد إلى مرحلة الدقة الكاملة والثبات ولا تخلو من الأخطاء لكنها حتما تعتبر من الوسائل والأدوات التي تزكي القرار وترجحه . فقد أثبتت عدة دراسات أن هنالك صلة إحصائية قوية بين ترتيب القطر أو درجته في بعض هذه المؤشرات وبين مقدار ما يجتذبه من إستثمار أجنبي، فالدولة التي تنخفض فيها المخاطرة وفق أحد المؤشرات تحظى بموقع متقدم في مؤشر الحرية الاقتصادية، كما أن القطر الذي يتميز بقيمة مقدرة في مجال

التنمية البشرية يحرز درجة عالية في مؤشر ثروة الأمم وهكذا، ومن أجل معرفة مكانة الجزائر وتقدير مناخ الاستثمار فيها ندرج أهم المؤشرات النوعية المعتمدة من طرف أهم المؤسسات الدولية المهتمة بالاستثمار الأجنبي، كما تجدر الإشارة قبل ذلك إلى أن الجزائر لم يتم تصنيفها بعد في بعض المؤشرات النوعية وذلك لحداثة إستخدام هذه المؤشرات أو لعدم توفر البيانات الكافية[10]، وسيتم التطرق لبعض من هذه المؤشرات كالأتي:

1. تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر حسب تقرير التنافسية العالمي:

يعتبر هذا التقرير مرجعا اقتصاديا لرجال الأعمال والمال في العالم ويعتمد عليه بشكل كبير في كيفية تحديد اتجاهات الاستثمارات الأجنبية والدول التي ينبغي الابتعاد عنها، ولقد زاد اهتمام دول العالم بهذا المؤشر في السنوات الأخيرة لرفع مستوى تنافسيتها بين دول العالم وتحسين رتبها، حيث إنه يشكل مقياساً لمستوى التنافسية يتلوها التحليل للتشخيص وتحديد أولويات الإصلاح، وللاستفادة من الميزات التي يوفرها الاقتصاد العالمي والتقليل من سلبياته.

وفيما يخص مناخ الاستثمار في الجزائر، فلقد بين تقرير التنافسية العالمي فان الجزائر تمكنت من تحسين ترتيبها في تقرير التنافسية العالمي لعام 2014-2015 الذي أصدره المنتدى الاقتصادي العالمي ب21 مركز لتحتل المرتبة 79 عالميا، كما أوصى التقرير بمراجعة الإطار المؤسساتي للاقتصاد الجزائري وزيادة الاهتمام بفعالية أسواق العمل والسلع والأسواق المالية كشروط ضرورية لوضع البلاد في "سكة تنمية أكثر استدامة".

وفي هذا السياق صنف التقرير الجزائر في المرتبة 136 في مجال فعالية سوق السلع بالنظر لعدة عوامل منها ضعف كثافة المنافسة المحلية (المرتبة 136) وتعقد الإجراءات لإطلاق مشاريع (المرتبة 139)، كما احتلت الجزائر المرتبة 106 من حيث المنشآت القاعدية في الوقت الذي يشير فيه التقرير إلى رداءة نوعية الطرقات (المرتبة 107) والموانئ (المرتبة117) ومنشآت النقل الجوي (المرتبة 128)، كما صنفت الجزائر في المرتبة 128 وفقا لمؤشر الابتكار بالرغم من وفرة العلماء والمهندسين (المرتبة 61)، ويستقي التقرير معلوماته أساسا من المؤشرات الاقتصادية للبلدان المعنية إلى جانب نتائج المسح الميداني. ويساهم مركز البحوث في الاقتصاد التطبيقي للتنمية في إجراء هذا المسح بالنسبة للجزائر.

2. تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر حسب مؤشر الحرية الاقتصادية:

تم اعتماد هذا المؤشر منذ سنة 1995 وذلك لقياس درجة تدخل السلطة الحكومية في الاقتصاد وتأثير ذلك على الحرية الاقتصادية لأفراد المجتمع، إذ تراوحت قيمة التنقيط في مؤشر الحرية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2009 -2015 بين 48.9 و56.90 مما يعني أن الجزائر تتميز بدرجة حرية إقتصادية ضعيفة من خلال تذيلها الترتيب العربي والعالمي في مؤشر الحرية الاقتصادية لعام 2015، حيث احتلت المركز 157 عالميا من أصل 178 دولة. وسجلت الجزائر حسب المؤشر العالمي 48.9 نقطة من أصل 100 في المؤشر العام، متراجعة بـ 1.9 نقطة عن العام الماضي وارجع المؤشر سبب ذلك إلى الانخفاض الكبير في حرية الاستثمار وإدارة الإنفاق الحكومي إلى الحد الذي يفوق إدخال تحسينات في التحرر من الفساد، كما احتلت الجزائر المرتبة 14 من بين 15 دولة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ويبقى رصيدها أقل من كل من المتوسطات الإقليمية والعالمية. وأضاف المصدر ذاته أن اقتصاد الجزائري يسير في مسار تنازلي في مجال الحرية الاقتصادية على مدى السنوات الخمس الماضية من 2015. واصفا إياه بـ"المكبوت". وأشار التقرير إلى أن الحكومة الجزائرية أهملت سياسات الحفاظ على الكفاءة التنظيمية والأسواق المفتوحة، حيث أصبح الاقتصاد أكثر اعتمادا على قطاع الطاقة الذي تهيمن عليه الدولة، إلى جانب الأنظمة التجارية والاستثمارية التي اعتبرها مرهقة ومعرقلة للمستثمرين، ما أدى حسب المصدر إلى عرقلة تطور القطاع الخاص[11].

3. مناخ الاستثمار في الجزائر حسب مؤشر الشفافية:

تصدر منظمة الشفافية الدولية سنويًا مؤشر الشفافية أو النظرة للفساد منذ 1995 لتعكس درجة التحسن في ممارسات الإدارة الحكومية والشركات العالمية لغرض تعزيز الشفافية وجهود محاربة الفساد. يحاول المؤشر عبر مجموعة من المسوحات ومصادر معلومات معتمدة تحديد مدى تفشي الفساد في الدولة ودرجة تأثيره في مناخ الاستثمار كأحد أهم المعوقات[12]. حيث احتلت الجزائر حسب هذا المؤشر سنة 2003 الرتبة 88 عالميا من أصل 133 دولة لتصل إلى أعلى مرتبة لها سنة 2011 إلى الرتبة 112 من أصل 180دولة ليعود تراجعها في هذا المؤشر إلى الرتبة 94 والرتبة 100من أصل 177دولة بين سنتي 2013 و2014 على التوالي، وهذا يدل على أن الجزائر وحسب رأي المنظمات الدولية ورجال الأعمال الأجانب من البلدان ذات المعدلات العالية للفساد. وفقا للمؤشر تمثل هذه النتائج تحذيرا من إساءة استخدام السلطة والتعاملات السرية والرشوة الممثلة لآفات مزمنة تخرب اقتصادات الدول بشتى أنحاء العالم.وحلل مؤشر مدركات الفساد مستويات الفساد والشفافية بالقطاع العام في 175 دولة بالعالم، اعتمادا على تقديرات مؤسسات دولية ذات مصداقية مرتفعة، وحسب التقرير المتعلق بقياس جهود الحكومة في مكافحة الفساد، فإن تراجع ترتيب الجزائر يرجع إلى تماطل الحكومة في مكافحة الفساد في مؤسسات الدولة وعدم استجابة المؤسسات العامة لاحتياجات المواطنين. وحسب تقرير التنافسية لعام 2011-2012 الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي والذي يتم فيه استقصاء شركات دولية ومحلية حول عقبات ممارسة الأعمال في دولة ما، فإن الفساد يعتبر ثالث عقبة من حيث الأهمية في الجزائر بنسبة 14 % بعد كل من البيروقراطية 20.5% والتمويل 15.7%. ومن خلال النظر إلى وضعية الجزائر بالنسبة لهذا المؤشر، نجد أن الجزائر تتمتع ببيئة اقتصادية أقل شفافية في أداء الأعمال.

4. تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر حسب مؤشر سهولة أداء الأعمال:

إن تقرير البنك الدولي عن مناخ الأعمال في الجزائر وصفه بالوجهة الصعبة للمستثمرين، بالنظر إلى الإجراءات المعقدة والطابع المركزي والبيروقراطي للإدارة، فضلا عن عدم فعالية بعض الهيئات والمؤسسات التي تساهم في كثرة وتعدد الإجراءات والتدابير والمطالبة بالعديد من الوثائق للقيام بأي مشروع وثقل اتخاذ القرارات وارتفاع تكلفتها، حيث تحصلت الجزائر خلال سنة 2013 على المرتبة 147 عالميا من بين اقتصاديات 189 دولة، في حين تراجعت إلى المركز 153 من بين 189 دولة شملها الترتيب سنة 2014، وهي بالتالي من البلدان التي لم تحقق تغييرا كبيرا في مؤشرات البنك المعتمدة خلال هده المرحلة رغم الإصلاحات الاقتصادية المتخذة. حيث سجل التقرير أن الجزائر لا توفر مناخا جذابا للاستثمار بالنظر إلى عوامل عديدة، حيث جاءت الجزائر في المرتبة 153 فيما يخص مؤشر تأسيس الكيان القانوني للمشروع، حيث تتطلب المرحلة 14 إجراء إلزاميا و14 وثيقة بمعدل 25 يوما لكل مرحلة. أما فيما يخص الحصول على رخص البناء، فإن الأمر يتطلب 19 وثيقة وإجراء، لذلك صنفت الجزائر في المرتبة 118، من جانب آخر صنف التقرير الجزائر في المرتبة 167 في تسوية الملكية، كما جاءت الجزائر في الرتبة 171 في مؤشر الاستفادة من القروض البنكية، مع الإشارة إلى عدم ليونة القوانين في هذا المجال، مما جعل البنك الدولي يضع الجزائر ضمن أسوء البلدان في هذا المؤشر. كما يواجه المستثمرون مشاكل عديدة في مجال تسوية الضرائب والرسوم، رغم إقدام الجزائر على تخفيض الضغط الجبائي، ولاحظ التقرير تحسنا في عمليات الجمركة، ومع ذلك ظل الترتيب الجزائري متواضعا، فقد حلت الجزائر في المرتبة 131 في مجال الضرائب والرسوم و132 في مجال التجارة الخارجية و120 فيما يخص تنفيذ العقود، فيما كانت أفضل ترتيب حصلت عليه الجزائر هو 97 ويتعلق بإنهاء المشروع الاستثماري الذي يتم بسرعة وفي وقت قصير، رغم أن مرحلة التصفية تأخذ بعدها وقتا طويلا جدا وتمتد لسنوات عدة[13].

المحور الثالث: الإطار التطبيقي القياسي للدراسة.

يهدف هذا الجزء من الورقة البحثية إلى محاولة تحديد درجة التكامل وأثر سياسية الإنفاق العام في الجزائر على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، إذ تم الحصول على السلسلة الزمنية للمتغيرات الدراسة باستخدام بيانات فعلية عن الفترة من 1995-2014، وذلك انطلاقا من إحصائيات البنك العالمي والديون الوطني للإحصائيات والتي غطت جميع متغيرات الدراسة، أما بالنسبة للقيم الحقيقية لكل من Fdi الاستثمار الأجنبي المباشر وكل من Oe نفقات التسيير وCe ونفقات التسيير فقد تحصلنا عليها بقسمة كل منها على مؤشر أسعار المستهلك Cpi، ومن أجل ذلك وجب دراسة مدى استقرار السلاسل ودرجة تكامل السلاسل الزمنية والتي يشترط أن تكون من نفس الرتبة، ثم المرور إلى اختبار التكامل المشترك باستخدام طريقة جوهنسن لتحديد علاقة مستقرة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة، واختبار السببية لغرنجر لاختبار وجود علاقة سببية قصيرة الأجل للمدى القصير.

أولا - دراسة مدى استقرار المتغيرات:

تعبر السلسلة الزمنية عن مجموعة من القيم لمؤشر إحصائي معين مرتبة حسب تسلسل زمني، بحيث كل فترة زمنية يقابلها قيمة عددية للمؤشر تسمى مستوى السلسلة. وتعد استقرارية السلاسل الزمنية شرطا أساسيا في دراسة علاقة التكامل المتزامن، ومن أجل ذلك وجب دراسة استقرارية السلاسل الزمنية المراد دراستها لكل من الاستثمار الأجنبي والإنفاق العام من أجل تفادي كل هذه المشاكل[14]. ومن أهم هذه الاختبارات نجد اختبار ديكي فولر "Dickey-Fuller" DF، "Dickey-Fuller Augmented" ADF " ديكي فولر الموسع، فيليبس بيرون "Philips Perron" PP " حيث تثبت هذه الاختبارات طبيعة وخصائص السلاسل الزمنية للمتغيرات محل الدراسة.

إذ تبين نتائج اختبارات كل من– ديكي فويلر وفيليب بيرون– أنه لا يمكن رفض فرض العدم الذي ينص على وجود جذر الوحدة في السلاسل قيد الدراسة، وعليه فان جميع هذه السلاسل غير مستقرة في المستوى. يوضح الجدول رقم(02) أسفله نتائج هذه الاختبارات:

الجدول رقم(02): نتائج اختبار جذر الوحدة لسلاسل الدراسة في المستوى.

سلاسل الدراسة	ADF			PP		
	بوجود ثابت واتجاه العام	بوجود ثابت	بغياب الثابت والاتجاه العام	بوجود ثابت واتجاه العام	بوجود ثابت	بغياب الثابت والاتجاه العام
Fdi	*1.686-*	-1.912	-0.440	-1.686	-1.872	-0.334
Oe	-0.123	2.529	3.937	-1.559	1.277	5.431
Ce	-3.053	0.066	1.428	-3.088	0.315	1.789
1% CV	-4.532	-3.831	-2.692	-4.532	-3.831	-2.692
5% CV	-3.673	-3.029	-1.960	-3.673	-3.029	-1.960
10% CV	-3.277	-2.655	-1.607	-3.277	-2.655	-1.607

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات Eviews9.

في حين يتم قبول الفرض البديل عند اخذ الفروق الأولى لهذه السلاسل وذلك عند جميع المستويات 1%، 5% و10% مما يعني أن هذه السلاسل لها نفس درجة التكامل (1) I، كما هو موضح في الجدول أسفله.

الجدول رقم(03): نتائج اختبار جذر الوحدة لسلاسل الدراسة في الفروق الأولى.

سلاسل الدراسة	ADF			PP		
	بوجود ثابت واتجاه العام	بوجود ثابت	بغياب الثابت والاتجاه العام	بوجود ثابت واتجاه العام	بوجود ثابت	بغياب الثابت والاتجاه العام
D(Fdi)	-4.917***	-4.760***	-4.832***	-5.335***	-4 .810***	-4.877***
D(Oe)	-5.703***	-3.719**	-2.894***	-5.925***	-3.720**	-2.877***
D(Ce)	-4.534**	-4.602***	-3.816***	-4.887***	-4.865***	-3.817***
1% CV	-4.571	-3.857	-2.699	-4.517	-3.857	-2.699
5% CV	-3.690	-3.040	-1.961	-3.690	-3.040	-1.961
10% CV	-3.286	-2.660	1.606	-3.286	-2.660	-1.606

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات Eviews9.

*** رفض فرض العدم عند مستوى دلالة 1%.** رفض فرض العدم عند مستوى دلالة 5%.* رفض فرض العدم عند مستوى دلال% 10.

ثانيا - اختبار التكامل المشترك باستخدام طريقة Johansen:

يتفوق هذا الاختبار على اختبار انجل غرانجر للتكامل المشترك، نظرا لأنه يتناسب مع العينات صغيرة الحجم، وكذلك في حالة وجود أكثر من متغيرين، والاهم من ذلك أن هذا الاختبار يكشف عن ما إذا كان هناك تكاملا مشتركا فريدا، أي يتحقق التكامل المشترك فقط في حالة انحدار المتغير التابع على المتغيرات المستقلة، وهذا له أهميته في نظرية التكامل المشترك، حيث تشير إلى انه في حالة عدم وجود تكامل مشترك فريد، فإن العلاقة التوازنية بين المتغيرات تظل مثيرة للشك والتساؤل. ويتم اختبار وجود توازن طويل الأجل بين السلسلتين المستقرتين ومن نفس الرتبة على الرغم من وجود اختلال في الأجل القصير، من خلال اختبار التكامل المشترك بين المتغيرات باستخدام منهجية (Johansen) و(Johansen and Juselius) المستخدمة في النماذج التي تتكون من أكثر من متغيرين، والتي تعتبر أفضل حتى في حالة وجود متغيرين فقط، لأنها تسمح بالأثر المتبادل بين المتغيرات موضع الدراسة، ويفترض أنها غير موجودة في منهجية (إنجل – غرانجر، Engle – Granger) ذات الخطوتين.

وتعتبر منهجية (Johansen) و(Johansen and Juseliu) اختبار لرتبة المصفوفة $\prod$. ويتطلب وجود التكامل المشترك بين السلاسل الزمنية ألا تكون المصفوفة $\prod$ ذات رتبة كاملة ($0 < r(\prod) = r < \eta$). ومن أجل تحديد عدد متجهات التكامل يتم استخدام اختبارين إحصائيين مبنيين على دالة الإمكانات العظمى Likelihood Ratio Test (LR) وهما اختبار الأثر trace test (λ_{trace}) واختبار القيم الذاتية العظمى ($\lambda_{\max}$).

وتحسب احصائية اختبار الأثر بـالعلاقة التالية: $\lambda_{trace} = -T\sum_{i=r+1}^{n}\log(\hat{\lambda}_i)$ حيث يتم اختبار فرضية العدم أن عدد متجها التكامل المشترك ≥ r مقابل الفرضية البديلة أن عدد متجهات التكامل المتزامن = r (حيث r = 0، 1، 2). وتحسب إحصائية اختبار القيم الذاتية العظمى بـالعلاقة التالية:[15]

$$\lambda_{\max} = -T\log(1-\hat{\lambda}_i).$$

حيث يتم اختبار فرضية العدم أن عدد متجهات التكامل المشترك = r مقابل الفرضية البديلة أن عدد متجها التكامل المتزامن = r + 1. من خلال النتائج الموضحة في الجدول رقم (04) أسفله يتضح أنه لا يمكن رفض فرض العدم القائل بعدم وجود علاقة توازنية طويلة المدى مابين الاستثمار الأجنبي المباشر وكل من نفقات التسيير ونفقات التجهيز.

الجدول رقم(04): نتائج اختبارات جوهانس.

الاستثمار الأجنبي المباشر							
اختبار الأثر				اختبار القيمة الذاتية القصوى			
5%CV	λ_{trace}	الفرض البديل	فرض العدم	5%CV	λ_{max}	الفرض البديل	فرض العدم
29.797	26.477	$r \leq 1$	$r = 0$	21.131	16 .694	$r = 1$	$r = 0$
15.494	9.782	$r \geq 2$	$r \leq 1$	14.264	9.196	$r = 2$	$r = 1$
3.841	0.586	$r \geq 3$	$r \leq 2$	3.841	0.586	$r = 3$	$r = 2$

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات Eviews9.

ثالثا - نتائج اختبار السببية ما بين سلسلة الاستثمار الأجنبي المباشر ونفقات التجهيز ونفقات التسيير:

حسب مفهوم غرنجر للسببية فانه يمكن القول أن المتغير X يسبب المتغير Y إذا كان توقع هذا الأخير الذي يعتمد بشكل كبير على ماضي X إضافة إلى ماضيه هو أحسن من توقع Y الذي يعتمد فقط على ماضية.

بوضح الجدول (05) أسفله نتائج اختبار غرنجر للسببية بالنسبة لكل من الاستثمار الأجنبي المباشر وبقية متغيرات الدراسة.

الجدول رقم(05): نتائج اختبار سببية غرنجر.

عدد المشاهدات	درجة الإبطاء	فرضية العدم	إحصائية فيشر *F*	الاحتمالية المرافقة
20	*2*	**D(Fdi) لا يسبب D(Oe)**	*0.960*	*0.410*
	2	**D(Oe) لا يسبب D(Fdi)**	*0.171*	*0.844*
	2	**D(Fid) لا يسبب D(Ce)**	*0.923*	*0.423*
	2	**D(Ce) لا يسبب D(Fid)**	*0.356*	*0.707*

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات Eviews9.

يظهر من خلال هذه النتائج انه لا يمكن رفض فرضية العدم القائلة بعدم وجود سببية متبادلة، أي انه لا توجد سببية متبادلة حسب مفهوم غرنجر مابين الاستثمار الأجنبي المباشر وكل من نفقات التسيير ونفقات التجهيز.

الخاتمة:

من خلال استعراضنا لتطور السياسية المالية في الجزائر تبين لنا تصاعد معدل نمو الإنفاق العام وهذا ما يطلق عليه بالسياسة الإنفاقية التوسعية. والجزائر كغيرها من الدول تحتاج إلى الاستثمارات الأجنبية، بحيث استخدمت هذه السياسية لهذا الغرض وذلك لتهيئة المناخ المناسب لجذب الاستثمارات خاصة فيما تعلق منها بالإنفاق على البني التحتية وتحسينها وتوفير مناخ استثماري مساعد وملائم، من أجل الظفر بأكبر قدر ممكن من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لتشاركها في عملية التنمية الاقتصادية، إلا أنه يظل دون مستوى الطموحات والقدرات التي تزخر بها الجزائر في شتى الميادين.

1. النتائج:

من خلال هذه الدراسة يمكن استخلاص النتائج التالية:

- إن السير الحسن للسياسة المالية مرهون أولا بالإيرادات العامة وخاصة منها الجباية البترولية والتي تبقى بدورها مرهونة بتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية، وهذا ما يضفي ميزة الضعف على السياسة المالية بالجزائر؛
- إن فعالية السياسة المالية في الجزائر في التأثير على الاستثمار الأجنبي المباشر كانت ضعيفة للغاية، غير أن هذا الضعف لا يعود بالضرورة إلى السياسة المالية في حد ذاتها، إذ نجد أن بيئة الأعمال لها جانب كبير في إبطال مفعول السياسة المالية، إذ رغم الجهود المبذولة والموجهة نحو تحسين بيئة الأعمال ومناخ الاستثمار في الجزائر، غير أنه لا تزال بيئة الاستثمار في الجزائر توصف بأنها غير مؤهلة تأهيلا كافيا وهو ما تعكسه المعطيات السابقة، إذ نجد سلبية أغلب المؤشرات الخاصة بمناخ الاستثمار من ما ينعكس على تراجع جاذبية البلد في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر والذي لا يرقى إلى مستوى إمكانيتها في استقطاب هذه التدفقات والتي نجد اغلبها موجهة إلى قطاع المحروقات مع تجاهل باقي القطاعات؛
- أظهرت نتائج اختبارات جذر الوحدة ديكي -فويلر وفليبس -بيرون أن كل متغيرات الدراسة غير مستقرة في المستوى ولكنها تستقر عند أخذ الفروق الأولى لها، الأمر الذي يسمح لنا بإجراء اختبار التكامل المشترك للكشف عن وجود علاقة توازنية طويلة الأجل؛
- من خلال نتائج اختبار جوهانسن للتكامل المشترك يظهر أنه على رغم انتهاج الجزائر لرفع الإنفاق العام بصورة كبيرة لم تحقق الهدف المرجو إذ تبين أنه غير متكامل مع الاستثمار الأجنبي والذي لم ينعكس على زيادة تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية، مما يعني عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بينهما ويرجع ذلك إلى ضعف وعدم تأهيل بيئة الأعمال وعدم وجود مناخ محفز، كما أن الاستثمار الأجنبي لا يؤثر كذلك على الإنفاق الحكومي والذي يعود بالدرجة الأولى على الاعتماد كبيرة على مداخيل الجباية البترولية باعتبارها المورد الأساسي في تحريك عجلة التنمية والاقتصاد، كما أكد كذلك اختبار السببية لغرنجر عدم وجود علاقة سببية قصيرة الأجل للمدى القصير بين كل الإنفاق الحكومي والاستثمار الأجنبي.

2. التوصيات:

مما سبق يمكن تقديم بعض التوصيات التي يمكن من خلالها للسياسة المالية أن تلعب دورا في التنمية الاقتصادية ودعم النمو وجذب الاستثمار الأجنبي وتحفيز رؤوس الأموال، كما يلي:

- ضرورة العمل على ترشيد السياسة المالية وتطبيق سياسية استهداف الاستثمار الأجنبي، وذلك من خلال إعادة النظر في منظومة عمل الإنفاق الحكومي وتوجهه نحو تقوية البنية التحتية، وكذل وتوجيه الحوافز الضريبية على الاستثمارات الأجنبية التي يكون لها انعكاسات ايجابية في دفع عجلة التنمية على الاقتصاد الوطني؛
- ضرورة العمل على إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية والتي تعد من أسباب هشاشة الاقتصاد الجزائري، وذلك بتوصيل الضريبة إلى شتى أنواع الدخول والمجالات والمواقع الممكنة، مع عدم الإضرار بحوافز الاستثمار؛
- وبالنظر لمعطيات مناخ الاستثمار نرى ضرورة القيام بتشخيص دقيق لعناصر البيئة الاستثمارية في الجزائر للوقوف على الأسباب الفعلية المعيقة لأنشطة المستثمرين الوطنيين والأجانب والتي تؤدي إلى إضعاف الاستثمار المحلي وتراجعا في جاذبية البلد في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر.
- القيام بإصلاحات جذرية تمس جميع الجوانب بما يكفل ذلك إحداث تغيرات نوعية وكمية في منظومة بيئة الأعمال في الجزائر من خلال تهيئة بيئة استثمارية مشجعة والعمل على تشجيع انتقال رؤوس الأموال الأجنبية وتشريع واستحداث القوانين الجاذبة للاستثمار

وتعزيز تنافسية الاقتصاد وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والسياسي واتخاذ كل الإجراءات لاستقطاب ودعم هذه الاستثمارات وذلك للخروج من دائرة التبعية للجباية البترولية وتحريك الاستثمار الإنتاجي الذي يخلق الثروة.

المراجع والهوامش:

[1] Abderrahim Chibi, Mohamed Benbouziane and Sidi Mohamed Chekouri, **THE MACROECONOMIC EFFECTS OF FISCAL POLICY SHOCKS IN ALGERIA: AN EMPIRICAL STUDY,** Working Paper of Economic Research Forum N: 536, (August 2010), p: 06.

[*] http://www.ons.dz/IMG/pdf/CH12-FINANCES_PUBLIQUES_Arabe.pdf

[**] http://www.mfdgi.gov.dz/index.php/ar/2014-03-24-14-21-50/lois-de-finances/276-2011-2014.

[2] بصديق محمد، **النفقات العامة للجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية**، رسالة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص: التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر03، الجزائر، 2009/2008، ص 115. بتصرف.

[3] جملية الجوزي، **أسس الاقتصاد الدولي: النظريات والممارسات**، الطبعة الأولى، دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع، 2013، الجزائر، ص227.

[4] بوزيان عبد الباسط، **دور السياسة المالية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر: دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1994-2004**، رسالة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص: نقود ومالية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2007/2006، ص203.

[***] http://data.albankaldawli.org/indicator/BX.KLT.DINV.WD.GD.ZS

[5] قويدري كريمة، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر، رسالة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص: مالية دولية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2011/2010، ص ص73-74. بتصرف.

[6] http://www.al-fadjr.com/ar/index.php?news=190908?print.

[7] http://www.akhbarelyoum.dz/ar/200241/141099-2015-04-27-21-06-22.

8 بومدين يوسف، مناخ الاستثمار وأهميته في جلب الاستثمارات الى الجزائر-دراسة تحليلية وتقيميه، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي الأول حول: دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق النمو الاقتصادي، جامعة عباس لغرور، خنشلة، الجزائر، أيام 09- 10 أفريل 2013، ص09. بتصرف.

9 ناجي بن حسين، تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي الثاني حول: سبل تنشيط الاستثمارات في الاقتصاديات الانتقالية إشارة إلى حالة الجزائر، جامعة 20 أوت، سكيكدة، الجزائر، أيام 14-15 مارس 2004، ص 09.

10 المرجع نفسه، ص10.

11 بومدين يوسف، مرجع سبق ذكره، ص 12.

12 بوزيان عبد الباسط، مرجع سبق ذكره، ص 125.

13 بومدين يوسف، مرجع سبق ذكره،، ص ص13-14.بتصرف.

14 شيخي محمد، طرق الاقتصاد القياسي، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013، ص 195.

15 يوسفات علي، البطالة والنمو الاقتصادي في الجزائر –دراسة قياسية-، مداخلة مقدمة إلى المؤتمر العلمي الدولي حول: إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، أيام 15- 16 نوفمبر2011، ص09.